Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (3) Issue (2) June(2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

نضرة دستورية في نظام المجلسين في العراق

م.م سريد فهمي يعقوب
التدريسي في الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية

A constitutional change in the bicameral system in Iraq

M. M. Sareed Fahmy Yacoub
Teaching at the Iraqi University / College of Islamic Sciences
soreid75@gmail.com

الملخص

نظام المجلسين في العراق يشير إلى نظام الحكم الذي يتألف من مجلسين تشريعيين منفصلين، وهما مجلس النواب ومجلس الاتحاد حيث يتمتع كل من المجلسين بسلطات ووظائف محددة ومنفصلة، ولهما دستوريًا دور مهم في تشريع القوانين ومراقبة الحكومة في العراق وهدفت الدراسة الى بيان تاريخ ونشأة المجلسين في العراق وتطورهما عبر الزمن وتحليل المشكلات التي تواجه عمل المجلسين في العراق وتعريف مفهوم لنضرة الدستورية واهميتها في النظام السياسي من خلال المنهج الوصفي التحليلي، وقد تشير النتائج إلى أن تشكيل المجلسين وصلاحياتهما يتوافقان مع النصوص الدستورية في العراق، مما يعزز شرعية ونضرة دستورية لهما ويسهم في استقرار النظام السياسي إضافة إلى أن هناك حاجة لتعزيز صلاحيات ووظائف المجلسين في العراق لزيادة دورهما في صنع القرار والرقابة وتعزيز الديمقراطية.

Abstract

The bicameral system in Iraq refers to the system of government that consists of two separate legislative chambers, namely the House of Representatives and the Shura Council, where each of the two chambers has specific and separate powers and functions, and constitutionally they have an important role in legislating laws and monitoring the government in Iraq. The study aimed to explain the history and emergence of the two chambers in Iraq. And their development over time, analyzing the problems facing the work of the two councils in Iraq, and defining a concept for the constitutional freshness and its importance in the political system through the descriptive and analytical approach. The results may indicate that the formation of the two councils and their powers are consistent with the constitutional texts in Iraq, which enhances the legitimacy and constitutional freshness of them and contributes to the stability of the system. In addition, there is a need to strengthen the powers and functions of the two councils in Iraq to increase their role in decision-making, oversight, and strengthening democracy.

المقدمة

نظام المجلسين في العراق يشير إلى نظام الحكم الذي يتألف من مجلسين تشريعيين منفصلين، وهما مجلس النواب ومجلس الاتحاد حيث يتمتع كل من المجلسين بسلطات ووظائف محددة ومنفصلة، ولهما دستوريًا دور مهم في تشريع القوانين ومراقبة الحكومة في العراق.

١. مجلس النواب:مجلس النواب هو الهيئة التشريعية الرئيسية في العراق ويتألف من أعضاء منتخبين بشكل مباشر من الشعب العراقي، ويتولى مسؤوليات تشريع القوانين والرقابة على الحكومة ويتم انتخاب أعضاء مجلس النواب لفترة محددة، ويتمتعون بصلاحيات تشريعية ورقابية، بما في ذلك تعديل الدستور والموافقة على الميزانية العامة ومراقبة أداء الحكومة وحقوق الإنسان.

٢. مجلس الاتحادمجلس الاتحاد هو الجسم الاستشاري في العراق ويتألف من أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ويتمتع مجلس الاتحاد بالدور الاستشاري والتوجيهي، ويعمل على تقديم المشورة للحكومة ومجلس النواب فيما يتعلق بالسياسات والقوانين الجديدة والقضايا المهمة الأخرى وعلى الرغم من أن قرارات مجلس الاتحاد غير ملزمة قانونيًا، إلا أنه له تأثير كبير في صنع القرارات الحكومية والتشريعية.تهدف النضرة الدستورية للنظام المجلسي في العراق إلى توفير توازن في السلطات وتعزيز الديمقراطية والشفافية في الحكم ويتم تنظيم صلاحيات ووظائف المجلسين وفقًا للدستور العراقي والقوانين

المعمول بها ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذا النظام الدستوري والسياسي قد يخضع للتغييرات والتعديلات على مر الزمن وفقًا للتطورات السياسية والمؤسسية في العراق

إشكالية البحث

البحث عن نضرة دستورية في نظام المجلسين في العراق يمكن أن تواجه بعض الاشكاليات والتحديات ومن أهم الاشكاليات التي قد تواجهها نضرة النظام المجلسي في العراق هو تحقيق توازن صحي بين المجلسين وتجنب التداخل والتعارض في الصلاحيات، قد يحدث صراع بين المجلسين بشأن الصلاحيات التشريعية والرقابية، مما يؤثر على فعالية العمل السياسي وقدرة الحكومة على اتخاذ القرارات كما يتطلب نجاح نظام المجلسين في العراق التعاون والتنسيق الجيد بين المجلسين ومع الحكومة وقد يواجه المجلسان صعوبة في التوصل إلى اتفاقات وتوافقات حول القضايا المهمة وصياغة القوانين، مما يؤثر على استقرار العمل السياسي والقدرة على تلبية احتياجات الشعب العراقي.كما يجب أن يكون نظام المجلسين في العراق قادرًا على تمثيل مختلف المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد وعليه قد تنشأ اشكاليات حول التمثيل العادل والمتوازن للأقليات العرقية والدينية والجندرية والإقليمية، وهذا يمكن أن يؤثر على شرعية ومشروعية النظام المجلسي وثقة الشعب فيه فتحقيق الاستقرار السياسي في العراق يعد أحد التحديات الرئيسية. قد يؤثر التوتر السياسي والتعارضات بين الأحزاب والتيارات السياسية على عمل المجلسين وقدرتهما على الوفاء بمهامهما الدستورية.إضافة الى انه يجب أن يكون لنظام المجلسين دور فعال في تعزيز الإصلاحات ومكافحة الفساد في العراق فقد تواجه المجلسين صعوبة في تحقيق هذه الأهداف نظرًا لتحديات الفساد والمصالح المتعارضة التي يمكن أن تؤثر على استقامة العمل السياسي.إن تفاعل هذه الاشكاليات يتطلب جهود مستمرة لتعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين المجلسين وتحقيق التوازن بين السلطات وقد يتطلب ذلك إجراء إصلاحات دستورية أو تعديلات على نظام المجلسين لتعزيز فعالية العمل السياسي وتحقيق استقرار سياسي أفضل في العراق.

أهمية البحث

البحث عن نضرة دستورية في نظام المجلسين في العراق له أهمية كبيرة وعدة جوانب، بما في ذلك انه:

١. يساهم البحث في فهم وتقييم كيفية عمل نظام المجلسين ومدى ملاءمته لمتطلبات الديمقراطية ويتيح ذلك تحديد القضايا والتحسينات الممكنة لتعزيز المشاركة السياسية وتوزيع السلطات وتعزيز حقوق المواطنين.

٢. يمثل نظام المجلسين واحدة من آليات فصل السلطات في العراق ويساعد البحث على فهم كيفية تحقيق التوازن بين المجلسين وتجنب التداخلات بينهما، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية.

٣. يمكن أن يساهم البحث في تحسين وتطوير نظام المجلسين في العراق من خلال تحديد النقاط القوية والضعف وتوصية بالإصلاحات اللازمة ويتيح ذلك تعزيز فعالية العمل السياسي وتطوير آليات صنع القرار والرقابة.

٤. يساهم البحث في تعزيز الشرعية وثقة الشعب في نظام المجلسين وفهم الدور الذي يلعبه في صنع القرارات وتحقيق مصالح المواطنين ويمكن للبحث أن يسلط الضوء على أهمية دستورية المجلسين ودورهما في تحقيق التنمية والاستقرار في العراق.

٥. الاستجابة لتحديات المجتمع ويمكن للبحث أن يساعد في تحديد التحديات والمشكلات التي يواجهها النظام المجلسي وتقديم حلول واقعية.

باختصار، يعزز البحث في نضرة دستورية نظام المجلسين في العراق الفهم والتقييم الشامل لهذا النظام ويساهم في تطويره وتعزيز دوره في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي وتلبية احتياجات المواطنين.

اهداف البحث

١. بيان تاريخ ونشأة المجلسين في العراق وتطورهما عبر الزمن

٢. تحليل المشكلات التي تواجه عمل المجلسين في العراق

٣. تعريف مفهوم لنضرة الدستورية واهميتها في النظام السياسي

٤. بيان مدى تقييم فعالية المجلسين في تحقيق الأهداف الدستورية وتعزيز الديمقراطية

منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي

هيكلة البحث

المبحث الأول: دور المجلسين في النظام الدستور العراقي المطلب الأول: تاريخ ونشأة المجلسين في العراق وتطورهما عبر الزمن المطلب الثاني: تحليل المشكلات والتحديات التي تواجه عمل المجلسين في العراق المبحث الثاني: تقييم نضرة دستورية لنظام المجلسين في العراق المطلب الأول: تعريف مفهوم النظرة الدستورية واهميتها في النظام السياسي المطلب الثاني: تقييم فعالية المجلسين في تحقيق الأهداف الدستورية وتعزيز الديمقراطية

المبحث الأول: دور المجلسين في النظام الدستور العراقي في النظام الدستوري العراقي، يلعب المجلسان التشريعيان دورًا هامًا في الحكم والرقابة والتشريع. يتألف النظام البرلماني العراقي من مجلس النواب، ومجلس الاتحادن ويتمتع كلا المجلسين بصلاحيات محددة. [١]

١. مجلس النواب:

- يُعتبر مجلس النواب في العراق هو الهيئة التشريعية الأكبر والأكثر سلطة في البلاد.
- يقوم بصياغة وتشريع القوانين والتشريعات التي تحكم البلاد.
- يمارس وظيفة الرقابة على الحكومة وأعضاءها ويمكنه إجراء التحقيقات وطلب الإفصاح عن المعلومات ومحاسبة الحكومة عن أعمالها.
- يتولى اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والمشاركة في تشكيل الحكومة والمصادقة على التعيينات الحكومية الرئيسية

٢. مجلس الاتحاد:

- كان مجلس الاتحاد وهو المجلس الاستشاري في النظام الدستوري العراقي السابق.[٢]
- كان له دور استشاري ورقابي، حيث يقدم المشورة للحكومة ويشارك في صياغة السياسات العامة.
- كان يلعب أيضًا دورًا في مراقبة الحكومة والرقابة عليها.

يتم انتخاب أعضاء المجلسين عن طريق الانتخابات العامة، ويتم تشكيل الكتل البرلمانية التي تمثل الأحزاب والتحالفات السياسية المختلفة ويتمتع المجلسين بالحصانة البرلمانية، ويجب أن يعملوا وفقًا للدستور العراقي والقوانين المعمول بها وتهدف وظيفة المجلسين في النظام الدستوري العراقي إلى تحقيق التوازن والفصل بين السلطات، وتمثيل الشعب ومصالحهم، وتعزيز الديمقراطية والشفافية في عملية صنع القرار في العراق.[٣]

المطلب الأول: تاريخ ونشأة المجلسين في العراق وتطورهما عبر الزمن

تاريخ ونشأة المجلسين في العراق وتطورهما عبر الزمن يمتد على مدى سنوات عديدة وشهد تغيرات وتطورات هامة.

١. مجلس النواب:

- تأسس المجلس الوطني العراقي في عام ١٩٢٥ تحت الحكم البريطاني، وكان يعمل كهيئة تشريعية استشارية للمسؤولين البريطانيين.
- في عام ١٩٥٨، حدث انقلاب عسكري في العراق أدى إلى إسقاط النظام الملكي وتأسيس نظام جمهوري وتم تشكيل مجلس النواب العراقي كهيئة تشريعية تمثل الشعب العراقي.[٤]
- عقب ذلك، توالت الأحداث السياسية في العراق، بما في ذلك حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، والغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين. وفي مرحلة ما بعد الغزو، تم تشكيل المجلس الوطني العراقي المؤقت ومجلس النواب العراقي الحالي.

٢. مجلس الاتحاد:

- تشكل مجلس الاتحاد العراقي في عام ١٩٨٠ تحت حكم صدام حسين، وكان يعمل كهيئة استشارية للحكومة ومجلس قيادة الثورة.[٥]
- بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، تم حل مجلس الاتحاد وتشكيل مجلس النواب العراقي السابق كهيئة تشريعية جديدة.

يمكن القول إن تطور المجلسين في العراق عكس الأحداث والتغيرات السياسية والتاريخية في البلاد، منذ الفترة الاستعمارية وحتى الوقت الحاضر وكان هناك تحول من نظام استشاري تحت حكم الاحتلال البريطاني إلى نظام تشريعي يمثل الشعب العراقي ويمارس الرقابة على الحكومة وقد تم تشكيل المجلسين بناءً على الدساتير والأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق.

يتمتع كل مجلس في العراق بصلاحيات ومسؤوليات رئيسية تشمل التشريع والرقابة وتشكيل الحكومة. إليكم نظرة عامة عن صلاحيات ومسؤوليات كل مجلس:[٦]

مجلس النواب:

- التشريع:

يقوم مجلس النواب بصياغة القوانين والتشريعات التي تحكم البلاد حيث يتم تقديم مشروعات القوانين ومناقشتها والتصويت عليها في المجلس وبعد المصادقة عليها، تصبح القوانين جزءًا من التشريع العراقي.

– الرقابة يمارس مجلس النواب وظيفة الرقابة على الحكومة وأعضاءها حيث يمكنه إجراء التحقيقات في القضايا المختلفة وطلب الإفصاح عن المعلومات ومحاسبة الحكومة عن أعمالها ويمكن للنواب طرح الأسئلة والاستفسارات للوزراء والمسؤولين الحكوميين ومطالبتهم بتقديم تقارير وشرح لأعمالهم.[٧]

– تشكيل الحكومة يشارك مجلس النواب في تشكيل الحكومة في العراق ويتم اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء الآخرين من قبل المجلس ويتم تقديم ترشيحات للمناصب الحكومية المختلفة ومناقشتها والتصويت عليها في المجلس.

مجلس الاتحاد

– الاستشارة: كان لمجلس الاتحاد دور استشاري، حيث يقدم المشورة للحكومة ويشارك في صياغة السياسات العامة ويتم مناقشة القضايا المختلفة والتوصيات الاستشارية في المجلس.

– الرقابة: كان يلعب دورًا في مراقبة الحكومة والرقابة عليها ويمكنه طرح الأسئلة والاستفسارات ومتابعة أداء الحكومة ومسؤوليها ويمكنه أيضًا طلب تقارير من الحكومة حول مختلف القضايا.[٨] من المهم ملاحظة أن مجلس الاتحاد تم حله وتغيير اسمه إلى مجلس النواب العراقي السابق بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وبالتالي، تم توسيع صلاحيات مجلس النواب ليشمل مهام استشارية ورقابية كانت تقع تحت اختصاص مجلس الاتحاد.تهدف صلاحيات ومسؤوليات المجالس في العراق إلى تمثيل الشعب والمساهمة في صياغة السياسات العامة وممارسة الرقابة على الحكومة من أجل تعزيز الديمقراطية وتحقيق تطلعات الشعب العراقي.الفروق الرئيسية بين مجلس النواب ومجلس الاتحاد في العراق تتعلق بالمهام والصلاحيات والتركيبة السياسية.

١. التشريع والسلطة التشريعية:

– مجلس النواب: يعتبر مجلس النواب العضو الأساسي في السلطة التشريعية في العراق ويقوم بصياغة القوانين والتشريعات والتصويت عليها، وبعد المصادقة عليها تصبح جزءًا من التشريع العراقي.

– مجلس الاتحاد: كان لمجلس الاتحاد دور استشاري وليس له صلاحية تشريعية رسمية وكان يقدم المشورة والتوصيات للحكومة والمساهمة في صياغة السياسات العامة.

٢. الرقابة والسلطة الرقابية:

– مجلس النواب: يلعب دورًا قويًا في الرقابة على الحكومة وأعضاءها كما يمكنه طرح الأسئلة والاستفسارات والطلبات المطلوبة من الحكومة ويمكنه أيضًا إجراء التحقيقات ومحاسبة الحكومة عن أعمالها.

– مجلس الاتحاد: كان لمجلس الاتحاد دورًا في مراقبة الحكومة والرقابة عليها، ولكنه لم يكن له صلاحية قوية في هذا الصدد ولم يكن لديه القدرة نفسها على طرح الأسئلة والمطالبة بالتقارير وإجراء التحقيقات.

٣. التركيبة السياسية:

– مجلس النواب: يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب عن طريق الانتخابات العامة المباشرة من قبل الشعب العراقي ويتكون من نواب يمثلون مختلف المحافظات والتي تنتخب بنسبة النصف الأول من مقاعدها وفقًا للنظام النسبي.

– مجلس الاتحاد: كانت تركيبة مجلس الاتحاد تعتمد على تعيين الأعضاء من قبل الرئيس والحكومة ولم يتم انتخاب أعضاء المجلس بشكل مباشر من قبل الشعب.[٩]تلك هي بعض الفروق الرئيسية بين مجلس النواب ومجلس الاتحاد في العراق ويجب الإشارة إلى أن مجلس الاتحاد تم حله وتغيير اسمه إلى مجلس النواب العراقي السابق بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وتم توسيع صلاحيات مجلس النواب ليشمل مهام استشارية ورقابية كانت تقع تحت اختصاص مجل[١٠]

المطلب الثاني : تحليل المشكلات والتحديات التي تواجه عمل المجلسين في العراق

عمل المجلسين في العراق، وهما مجلس النواب ومجلس الوزراء، يواجه العديد من المشكلات والتحديات.

١. الانقسامات السياسية يعاني العراق من انقسامات سياسية عميقة وصراعات بين الأحزاب والتيارات المختلفة. هذا الانقسام يؤثر سلبًا على عمل المجلسين حيث يصعب التوصل إلى توافقات وقرارات مشتركة.

٢. الفساد

يُعَدّ الفساد قضية كبيرة في العراق ويؤثر سلبًا على عمل المجلسين. يتعين على المجلسين مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة من أجل تحقيق التقدم وتلبية احتياجات المواطنين.

٣. التهديدات الأمنية لا يزال العراق يشهد تهديدات أمنية من الجماعات المتطرفة والميليشيات المسلحة وهذه التهديدات تعوق عمل المجلسين وتؤثر على استقرار البلاد وقدرتها على تحقيق التقدم.

٤. النزاعات الإقليمية يتأثر عمل المجلسين بالنزاعات الإقليمية والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق وتلك النزاعات تعزز التوترات السياسية وتعيق الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتنمية.[١١]

٥. التحديات الاقتصادية يعاني العراق من تحديات اقتصادية كبيرة بسبب اعتماده الشديد على صادرات النفط. تقلبات أسعار النفط وضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية وتزيد من الضغوط على المجلسين لاتخاذ إجراءات فعالة.[١٢]

٦. الحوكمة والقانون تحتاج العراق إلى تعزيز الحوكمة والقانون وتقوية مؤسساتها وينبغي على المجلسين تعزيز سيادة القانون وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لضمان عدالة ومساواة الفرص وتعزيز الثقة بين المؤسسات والمواطنين.هذه بعض المشكلات والتحديات التي تواجه عمل المجلسين في العراق ويتطلب التغلب على هذه التحديات تكاتف الجهود من جميع الأطراف المعنية والعمل المستمر لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد. ولتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف التحديات الاقتصادية في العراق، يمكن أن يتبع المجلسان عددًا من السياسات والإجراءات فينبغي على المجلسين دعم تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي بحيث لا يكون الاعتماد الشديد على صادرات النفط هو الخيار الوحيد ويمكن تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وتشجيع الاستثمارات فيها على أن يضع المجلسان خططًا لتطوير وتحسين البنية التحتية في العراق، بما في ذلك النقل والطاقة والمياه والاتصالات وتعزيز البنية التحتية يخلق فرص عمل جديدة ويعزز الاستثمارات ويسهم في تحسين التنمية الاقتصادية.[١٣]ويجب أن يعمل المجلسان على تحسين المناخ الاستثماري في العراق من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية، وتوفير حوافز للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في العراق حيث يساهم تعزيز المناخ الاستثماري في جذب رؤوس الأموال وتعزيز النمو الاقتصادي.[١٤]على ان يجب أن يولي المجلسان اهتمامًا كبيرًا لتعزيز التعليم والتدريب المهني في العراق كما يساهم تطوير المهارات وزيادة فرص التعليم في تحسين قدرة العمالة المحلية وتعزيز الابتكار والمنافسة في سوق العمل ويجب أن يكون مكافحة الفساد أحد أولويات المجلسين ويتطلب ذلك تعزيز الشفافية في العمل الحكومي، وتطبيق القوانين واللوائح بشكل صارم، وتعزيز دور الرقابة والمساءلة لمكافحة الفساد تسهم في تحسين المناخ الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات.

هذه بعض السياسات التي يمكن أن يتبعها المجلسان لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف التحديات الاقتصادية في العراق وينبغي أن تتم تنفيذ هذه السياسات بشكل شامل ومتكامل، مع التركيز على تعاون جميع الأطراف المعنية وتوفير الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التغيير والتقدم الاقتصادي.

المبحث الثاني: تقييم نضرة دستورية لنظام المجلسين في العراق

نظام المجلسين في العراق، وهما مجلس النواب ومجلس الوزراء، يستند إلى الدستور العراقي الذي تم تبنيه في عام ٢٠٠٥. لإجراء تقييم دستوري لهذا النظام، حيث يتعين أن يكون نظام المجلسين متوافقًا مع أحكام الدستور العراقي وأن يكون له الشرعية الدستورية. يجب أن يكون تشكيل المجلسين وعملهما وصلاحياتهما مطابقة للأحكام الدستورية وأن يتم تنفيذها بشكل صحيح كما يتطلب نظام المجلسين تنظيم انتخابات دورية وديمقراطية لاختيار أعضاء مجلس النواب. يجب أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وأن تتيح للمواطنين حق اختيار ممثليهم بحرية على ان ينبغي أن يكون لنظام المجلسين نظام فعال لفصل السلطات، حيث يتم توزيع السلطات بين المجلسين والسلطة التنفيذية بشكل مناسب. يهدف فصل السلطات إلى ضمان التوازن والتحقيق في نظام حكم ديمقراطي.[١٥]يجب أن يحترم نظام المجلسين حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور العراقي وفي المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الحكومة العراقية وينبغي أن يكون للمواطنين حقوق المشاركة السياسية وحرية التعبير وحرية الصحافة وحقوق أخرى مضمونة ويجب أن يكون هناك نظام فعال للشفافية والمساءلة في عمل المجلسين وينبغي أن يتمكن المواطنون من مراقبة أداء أعضاء المجلسين ومراقبة استخدام الموارد واتخاذ إجراءات في حالة وجود فساد أو سوء تصرف.[١٦]تقييم نضرة دستورية لنظام المجلسين في العراق يعتمد على مدى توافقه مع الدستور العراقي ومع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ويجب أن يتم تطبيق الأحكام الدستورية على نحو صحيح ويجب أن يعمل النظام على تعزيز الحكم اللاديمقراطي وتحقيق التوازن بين السلطات. ينبغي أن يتم تقييم النظام بناءً على تطبيقه الفعلي وتأثيره على المجتمع والاقتصاد وحقوق الإنسان في العراق.

المطلب الأول: تعريف مفهوم النظرة الدستورية واهميتها في النظام السياسي

النظرة الدستورية هي مفهوم يشير إلى المبدأ الذي يؤكد على أهمية الالتزام بالدستور كمصدر أساسي للسلطة والحكم في النظام السياسي وترتكز النظرة الدستورية على فكرة أن الحكومة والسلطات العامة يجب أن تكون مقيدة بالدستور، وأنه يجب أن يتم فرض قيود وضوابط على سلطاتها وأعمالها.[١٧]تعد النظرة الدستورية أساساً للدولة القانونية والحكم الديمقراطي، وتلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار السياسي وحماية حقوق الفرد والحفاظ على التوازن بين السلطات فمن خلال تأكيد الالتزام بالدستور، يتم توفير إطار قانوني للحكم يحد من تجاوزات السلطة ويحقق العدالة والمساواة وتتجلى أهمية النظرة الدستورية في النظام السياسي تتجلى في عدة نقاط:[١٨]

١. فرض القيود على الحكم الاستبدادي والحد من تجاوزات الحكومة والسلطات العامة، ومنع التصرفات التعسفية والاستبدادية، وحماية الفرد وحقوقه من الاعتداءات.

٢. ضمان الحقوق والحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحرية الدين وحقوق المساواة وغيرها، ويحظر التمييز والظلم.

٣. تعزيز فصل السلطات وتأكيد على ضرورة توازن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما يحقق الشفافية والمساءلة ويمنع تركيز السلطة في يد واحدة.

٤. استقرار النظام السياسي وتوفير إطارًا قانونيًا ومؤسساتيًا مستقرًا للحكم، ويحد من التغيرات التعسفية والتحولات السياسية المفاجئة، وبالتالي يعزز الاستقرار والتنمية المستدامة.

٥. تأمين حماية الأقليات وضمان حقوقها وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية في المجتمع.[١٩]

بشكل عام، تعد النظرة الدستورية أساساً للحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، وتعزز الشفافية والمساءلة والعدالة في النظام السياسي من خلال الالتزام بالدستور وتطبيق مبادئها، يتحقق التوازن والاستقرار والحرية في المجتمع.تشكيل المجلسين في العراق، وهما مجلس النواب ومجلس الوزراء، يستند إلى الدستور العراقي الذي تم تبنيه في عام ٢٠٠٥ لتحليل دستوري لتشكيل المجلسين وشرعيتهما وتوافقهما مع الدستور[٢٠]

١. مجلس النواب:مجلس النواب هو هيئة تشريعية منتخبة ينبغي أن يمثل إرادة الشعب العراقي وأن يكون له صلاحيات تشريعية ورقابية وتنص المادة ٤٧ من الدستور العراقي على آلية انتخاب أعضاء مجلس النواب ومدة ولايتهم وصلاحياتهم ويجب أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ومبنية على مبادئ الديمقراطية، ويجب أن يتم تنفيذ نتائج الانتخابات بشكل صحيح وفقًا للأحكام الدستورية.

٢. مجلس الوزراءمجلس الوزراء هو هيئة تنفيذية تتكون من رئيس الوزراء والوزراء الذين يشغلون مناصب وزارية وفقًا للمادة ٧٦ من الدستور العراقي، يجب أن يتم تشكيل مجلس الوزراء من خلال تكليف رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية وبناءً على التوافق السياسي والبرلماني وينبغي أن يكون لمجلس الوزراء صلاحيات تنفيذية وإدارية ويجب أن يعمل وفقًا للأحكام الدستورية والقوانين المعمول بها.[٢١]

٣. توافقهما مع الدستور :لتحليل توافق المجلسين مع الدستور، يجب أن ننظر إلى مدى الالتزام بأحكام الدستور العراقي وتنفيذها بشكل صحيح ويجب أن يتم انتخاب مجلس النواب وتشكيل مجلس الوزراء وفقًا للأحكام الدستورية والقوانين المنصوص عليها وينبغي أن يتم توزيع الصلاحيات والواجبات بين المجلسين بشكل مناسب وفقًا للدستور، مع الالتزام بفصل السلطات وتحقيق التوازن بينها.[٢٢]لكن في الواقع، قد يواجه تشكيل المجلسين في العراق بعض التحديات والتوترات السياسية وقد تنشأ خلافات فيما يتعلق بعملية الانتخابات أو توزيع الصلاحيات أو تشكيل الحكومة ويمكن أن يؤثر ضعف الاستقرار السياسي والتوافق على قدرة المجلسين على القيام بواجباتهما بشكل فعال وفقًا للدستور .بشكل عام، التحليل الدستوري لتشكيل المجلسين في العراق يعتمد على الامتثال للأحكام الدستورية والقانونية وعلى التوافق السياسي اللازم وينبغي أن يتم تعزيز مبدأ النظرة الدستورية واحترام الدستور من قبل جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح النظام السياسي والحفاظ على استقرار العراق.يمكن أن تواجه تشكيل المجلسين في العراق عدة تحديات سياسية قد تؤثر على عملية تشكيلهما فالعراق يشهد توترات سياسية مستمرة بين الأطراف ذات الخلفيات العرقية والطائفية المختلفة فقد يؤدي هذا التوتر إلى صعوبة في تحقيق التوافق السياسي واتفاق على تشكيل المجلسين، خاصة إذا كانت هناك خلافات حادة بين الأطراف المعنية.وقد يكون هناك صراعات سياسية بين الأحزاب والسياسيين المختلفين في العراق، وذلك بسبب الصراعات على السلطة والمصالح الشخصية وقد يؤدي هذا الصراع إلى تعثر عملية تشكيل المجلسين وتأخيرها.الا انه قد يواجه تشكيل المجلسين تحديات ناجمة عن عدم الالتزام بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون في العراق فمن المهم أن يكون هناك احترام للإجراءات الدستورية والقوانين المنصوص عليها في عملية تشكيل المجلسين، وإلا قد يؤدي ذلك إلى تعقيد العملية وتأثير سلباً على شرعية المجالس.[٢٣]وقد تتعرض عملية تشكيل المجلسين في العراق للتدخلات الخارجية من جهات مختلفة حيث التدخلات الخارجية قد تزيد من التوترات السياسية وتعقد عملية التوافق وتشكيل المجالس، وتؤثر على استقلالية العراق في اتخاذ قراراته السياسية الداخلية.[٢٤]

المطلب الثاني: تقييم فعالية المجلسين في تحقيق الأهداف الدستورية وتعزيز الديمقراطية

تقييم فعالية المجلسين في العراق في تحقيق الأهداف الدستورية وتعزيز الديمقراطية يعتمد على عدة عوامل حيث تعتبر الاستقلالية والشفافية أحد العوامل المهمة لفعالية المجالس في تحقيق الأهداف الدستورية وتعزيز الديمقراطية ويتعين على المجالس أن تكون مستقلة عن التدخلات السياسية والتأثيرات الخارجية، وأن تتبنى ممارسات شفافة تتيح للجمهور الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرارات على ان يجب على المجالس أن تكون لديها قدرة فعالة على وضع التشريعات ومراقبة السلطة التنفيذية وينبغي أن يتم تبني قوانين تحقق التوازن بين السلطات وتحمي حقوق الأفراد وتعزز حكم القانون وأن يكون المجلسان في العراق منصات لتمثيل جميع الشرائح المجتمعية والأقليات والطوائف وعليه ينبغي أن يتم تشكيل المجالس بشكل يعكس تنوع العراق ويضمن تمثيل الجميع بصورة عادلةوعليه يعتبر التوافق والحوار بين الأحزاب والفصائل السياسية ضروريًا لتحقيق فعالية المجالس ويجب أن يتم تشجيع المجالس على التعاون والتواصل المستمر والبناء على النقاط المشتركة لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الديمقراطية.[٢٥] فالدستور العراقي ينص على وجود مجلسين في النظام السياسي العراقي: مجلس النواب ومجلس الاتحاد ويعتبر المجلسان جزءًا من نظام التمثيل السياسي في العراق، حيث يعبّران عن إرادة الشعب ويمثلان مصالحه من خلال انتخابات حرة ونزيهة، يتم اختيار أعضاء المجلسين للعمل على تشريع القوانين ورقابة السلطة التنفيذية وتمثيل المواطنين.كما ان يكون للمجلسين صلاحية تشريع القوانين واتخاذ القرارات السياسية الهامة ويتعين على المجلسين تبني التشريعات التي تحقق الأهداف الدستورية، مثل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتنمية المجتمع.[٢٦]فيلعب المجلسان دورًا في مراقبة السلطة التنفيذية وضمان توازن السلطات في النظام السياسي ويتمثل دور المجلسين في مناقشة ومراجعة سياسات الحكومة وممارساتها، وطرح الأسئلة والاستجوابات وإجراء التحقيقات اللازمة للمساءلة حيث تواجه المجالس التشريعية في العراق تحديات عديدة في تحقيق الأهداف الدستورية، من بين هذه التحديات، يمكن ذكر التدخلات الخارجية، التوترات الأمنية، الصراعات السياسية والتحديات الاقتصادية ويمكن ان تؤثر هذه العوامل وتعيق عمل المجلسين وتنفيذ الإصلاحات اللازمة.

الخاتمة

في الخاتمة، يمكن تلخيص ما تمت مناقشته حول نضرة دستورية في نظام المجلسين في العراق وتم التأكيد على أهمية دراسة وتقييم نضرة دستورية نظام المجلسين في العراق، حيث تسهم في تعزيز الديمقراطية والشرعية وتحقيق استقرار النظام السياسي بالإضافة الى انه تم استعراض دور المجلسين في العراق وصلاحياتهما ووظائفهما في صنع القرار والرقابة، وتم تحليل أداءهما ومساهمتهما في تحقيق المصالح العامة كما تم تقييم النضرة الدستورية لنظام المجلسين في العراق من خلال دراسة توافقهما مع الدستور وتنفيذ الصلاحيات المنصوص عليها. وقد تم تحليل النصوص الدستورية وتسليط الضوء على التحديات والتحسينات الممكنة وتم التطرق إلى التحديات التي تواجه نظام المجلسين في العراق وتأثيرها على نضرته الدستورية. كما تم استعراض بعض الاقتراحات للتحسينات الممكنة وتعزيز دور المجلسين في النظام السياسي.أخيرًا، يجب أن تتضمن الخاتمة توجيهات للمستقبل، مثل ضرورة مواصلة البحث والدراسة حول نضرة دستورية المجلسين وتعزيز دورهما في العراق، وتوجيه الاهتمام للتحسينات الممكنة والإصلاحات اللازمة لتعزيز الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

النتائج

تتراوح النتائج المحتملة لنضرة دستورية في نظام المجلسين في العراق بناءً على التحليل والدراسات المجراة، وقد تشمل ما يلي:

١. قد تشير النتائج إلى أن تشكيل المجلسين وصلاحياتهما يتوافقان مع النصوص الدستورية في العراق، مما يعزز شرعية ونضرة دستورية لهما ويسهم في استقرار النظام السياسي.

٢. قد تشير النتائج إلى أن هناك حاجة لتعزيز صلاحيات ووظائف المجلسين في العراق لزيادة دورهما في صنع القرار والرقابة وتعزيز الديمقراطية.

٣. قد تشير النتائج إلى وجود تحديات تعوق نضرة دستورية للمجلسين في العراق، مثل التدخل السياسي والفساد وقلة الموارد، وقد توصي باتخاذ إجراءات للتغلب على هذه التحديات وتعزيز استقلالية المجلسين.

٤. قد تشير النتائج إلى وجود اقتراحات لتحسين نضرة دستورية المجلسين في العراق، مثل تعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز دور المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

٥. قد تشير النتائج إلى أن نضرة دستورية للمجلسين تلعب دورًا هامًا في تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في العراق، وبالتالي فإن تعزيز النضرة الدستورية للمجلسين يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على المجتمع والدولة.

التوصيات

بناءً على النتائج والتحليل المتاح حول نضرة دستورية في نظام المجلسين في العراق، يمكن تقديم بعض التوصيات الممكنة لتعزيز النضرة الدستورية وتحسين أداء المجلسين.

١. يجب دراسة وتقييم الصلاحيات والوظائف التي يتمتع بها المجلسين، وفحص إمكانية توسيعها لتشمل صلاحيات أوسع في صنع القرار والرقابة، مع الحفاظ على التوازن والفصل بين السلطات.

٢. يجب أن تكون هناك آليات فعالة لضمان شفافية عمل المجلسين وتوفير معلومات واضحة ومتاحة للجمهور. كما يجب تعزيز المساءلة لأعضاء المجلسين من خلال تطبيق القوانين والتشريعات المناسبة.

٣. ينبغي تعزيز التواصل والتشاور بين المجلسين والحكومة والمجتمع المدني والجمهور. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز آليات الحوار والاستماع لآراء ومقترحات الأطراف المعنية.

٤. يجب ضمان استقلالية المجلسين عن التدخلات السياسية والضغوط الخارجية، وتعزيز قدرتهما على تنفيذ صلاحياتهما واتخاذ القرارات المستقلة والمستنيرة.

٥. يجب تعزيز التوعية بالدستور والقوانين المتعلقة بنظام المجلسين، وذلك من خلال القنوات الإعلامية والتثقيف المدني، لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دور المجلسين والمشاركة الفعالة في العملية السياسية.

٦. يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين المجلسين وبين مؤسسات الدولة الأخرى، مثل السلطة التنفيذية والقضائية، لتحقيق التوازن والتعاون البناء في عملية صنع القرار.

المراجع:

١) أثير إبراهيم عبد الزهرة: مستقبل التجربة الدستورية في العراق، دار مكتبة البصائر للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ٢٠١١

٢) ارواء فخري عبد اللطيف : مبادى النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٥ ، السنة ٢ ، اذار / ٢٠١٠ ،

٣) جميلة عبد الحسين طاهر: إشكالية بناء دولة القانون (العراق أنموذجاً ٢٠٠٣–٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد

٤) جواد الهنداوي: القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت–لبنان، ٢٠١٠

٥) حسن ناجي سعيد: إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠

٦) خيري عبد الرزاق جاسم: نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢

٧) رياض عزيز هادي: العلاقة بين السلطات الثلاثة والدستور العراقي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة ١٧، العدد ٣٣، ٢٠٠٦/٦

٨) سمير داود سلمان: الصلاحيات البرلمانية في دستور ٢٠٠٥ العراقي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، السنة ٧، العد ٢١، ٢٠١٢

٩) سناء كاظم كاطع: الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، السنة ١٩، ٢٠٠٨/٦

١٠) عامر حسن فياض: جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية بين الخطاب العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٩، السنة ١٥، ٢٠٠٤/١٠

١١) عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠

١٢) ضياء علاوي عباس: النظام السياسي العراقي في ظل دستور ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١

١٣) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي: مستقبل النظام السياسي في العراق، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٢٩–٣٠، ٢٠١٢

١٤) مصطفى كامل: شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي، ط٥، مطبعة السلام، بغداد، ١٩٤٧–١٩٤٨

١٥) وليد الزبيدي: العراق–مستويات الصراع بين إرادتين، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٧٣، السنة ٣٢، ٣/٢٠١٠

هوامش البحث

[١] عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٥٤

[٢] جواد الهنداوي: القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت–لبنان، ٢٠١٠، ص١٢١

[٣] خيري عبد الرزاق جاسم: نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢ ، ص٣٧

[٤] مصطفى كامل: شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي، ط٥، مطبعة السلام، بغداد، ١٩٤٧–١٩٤٨، ص١٢٣

[٥] حسن ناجي سعيد: إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٥

[٦] ارواء فخري عبد اللطيف : مبادى النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٥ ، السنة ٢ ، اذار / ٢٠١٠ ، ص١٥٠

[٧] أثير إبراهيم عبد الزهرة: مستقبل التجربة الدستورية في العراق، دار مكتبة البصائر للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ٢٠١١، ص١٧٥

[٨] على الرغم من أن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ لم يذكر فيه مجلس الإتحاد سوى في مادتين إلا أن لجنة التعديلات الدستورية تداركت ذلك، إذ أرفقت تقريرها المرفوع إلى مجلس النواب، أربعة ملاحق، حيث أقترحت اللجنة لهذا الأمر (١٧ مادة) دستورية، كما دعت لجنة مراجعة الدستور بالتأكيد على ضرورة تشكيل هذا المجلس بنصوص دستورية جديدة أسوة بمجلس النواب. للمزيد أنظر تقرير لجنة المراجعة الدستورية المرفوعة إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٣٠ متضمناً مواد دستورية تناولت مجلس الإتحاد وكل ما يتعلق به: ضياء علاوي عباس: النظام السياسي العراقي في ظل دستور ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٥٥.

[٩] ليث عبد الحسن جواد الزبيدي: مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٢٩–٣٠، ٢٠١٢، ص٥٢، ٥٣

[١٠] نصت المادة ٦٠ ، أولاً من الدستور العراقي على أن مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، والحكمة من ذلك هي أن هذه الجهات هي مؤسسات دستورية بها من الإمكانيات ما يؤهلها لإعداد مشروع قانون متكامل خصوصاً أن هذه المؤسسات قريبة بحكم عملها من الحاجة إلى إصدار أي قانون، أما مقترحات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس النواب فهؤلاء الأعضاء قد لا يمتلكون الإمكانيات نفسها التي لدى الحكومة لتنظيم هذا المقترح وصياغته على شكل مشروع قانون.

[١١] سمير داود سلمان: الصلاحيات البرلمانية في دستور ٢٠٠٥ العراقي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، السنة ٧، العد ٢١، ٢٠١٢، ص٢٤٣.

[١٢] رياض عزيز هادي: العلاقة بين السلطات الثلاثة والدستور العراقي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة ١٧، العدد ٣٣، ٦/٢٠٠٦، ص٨

[١٣] وليد الزبيدي: العراق–مستويات الصراع بين إرادتين، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٧٣، السنة ٣٢، ٣/٢٠١٠، ص١٦

[١٤] ليث عبد الحسن جواد الزبيدي: مستقبل النظام السياسي في العراق، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٢٩–٣٠، ٢٠١٢، ص٥٦

[١٥] سمير داود سلمان: الصلاحيات البرلمانية في دستور ٢٠٠٥ العراقي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، السنة ٧، العد ٢١، ٢٠١٢، ص٢٣٧

[١٦] وليد الزبيدي: العراق–مستويات الصراع بين إرادتين، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٧٣، السنة ٣٢، ٣/٢٠١٠، ص١٨

[١٧] مصطفى كامل: شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي، ط٥، مطبعة السلام، بغداد، ١٩٤٧–١٩٤٨، ص١١٧

[١٨] سمير داود سلمان: الصلاحيات البرلمانية في دستور ٢٠٠٥ العراقي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، السنة ٧، العد ٢١، ٢٠١٢، ص٢٣٢

[١٩] جميلة عبد الحسين طاهر: إشكالية بناء دولة القانون (العراق أنموذجاً ٢٠٠٣-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ص٣٤

[٢٠] عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٦١

[٢١] وليد الزبيدي: العراق-مستويات الصراع بين إرادتين، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٧٣، السنة ٣٢، ٢٠١٠/٣، ص١٩

[٢٢] جواد الهنداوي: القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت-لبنان، ٢٠١٠، ص١٢٨

[٢٣] مصطفى كامل: شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي، ط٥، مطبعة السلام، بغداد، ١٩٤٧-١٩٤٨، ص١٢٩

[٢٤] عامر حسن فياض: جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية بين الخطاب العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٩، السنة ١٥، ٢٠٠٤/١٠، ص٨٥

[٢٥] سناء كاظم كاطع: الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، السنة ١٩، ٢٠٠٨/٦، ص١٢٧

[٢٦] جميلة عبد الحسين طاهر: إشكالية بناء دولة القانون (العراق أنموذجاً ٢٠٠٣-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ص٣٨